

جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو العربي

Ibn Moda' al-Qurtubi's efforts in facilitating the Arabic grammar

نجة بلعباس

nadjet.belabbes@univ-tlemcen.dz

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان / الجزائر

تاريخ النشر: 2023/01/10

تاريخ القبول: 2022/12/21

تاريخ الاستلام: 2022/09/04

ABSTRACT:

ملخص البحث

This research aims to reveal a distinguished experience in the field of Arabic grammar lesson, represented by the efforts of the skilled grammarian Ibn Moda' Al-Qurtubi who delved into the folds of grammar, and competed with his peers from the Eastern grammarians in order to facilitate grammar and rid it. The analogy, deleting some chapters and dropping of everything that is not useful are what the grammarian focused on in his writing Reply to the grammarians and through a number of opinions and publications, most notably, which included opinions that no one had preceded before to facilitate the grammar and dispense with some of its redundant branches.

Keywords : Efforts, Ibn Moda'a, facilitation, Arabic grammar, grammarians.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن تجربة متميزة في ميدان الدرس النحوي العربي متمثلة في جهود النحوي البارع ابن مضاء القرطبي، ذلك اللغوي الموسوعي الذي تبخر في ثنايا علم النحو، وناقض أقرانه من النحويين المشاركة في سبيل تيسير النحو وتخليصه من مظاهر الشذوذ والتأويلات المعقدة لما كثرت مسائله وأحكامه، فقد سدد سهام ثورته على عدة جوانب، أبرزها نظرية العامل، والتعليل، والقياس، وحذف بعض الأبواب، وإسقاط كل ما لا يفيد لأنه حشو لا فائدة تُرجى منه، وذلك عبر جملة من الآراء والمؤلفات أبرزها مؤلفه الرد على النحاة الذي شمل آراء لم يسبقه إليها أحد من قبل حملت في ثناياها رغبة ملحة في تيسير النحو والاستغناء عن بعض تفرعاته الزائدة.

الكلمات المفتاحية: جهود، ابن مضاء، تيسير، النحو العربي، النحاة.

مجلة لغة - كلام / مخبر اللغة والتواصل / جامعة غليزان (الجزائر)

1. مقدمة:

عمّ الإسلام القبائل العربيّة فاعتنقته وجعلت منه المنهاج الصّحيح في حياتها، وكذلك الحال بالنّسبة للأعاجم الذين دخلوا في الإسلام، فكان لزاماً عليهم أن يفهموا القرآن الكريم، والسّبيل في ذلك هو تعلّم اللّغة العربيّة، إلّا أنّ اللّحن قد بدأ يطغى على الألسن فنشأت بموجب ذلك الدّراسات اللّغوية، فهذه الأخيرة وصلت إلى شمال إفريقيا والأندلس بفضل رحلات العلماء المغاربة والأندلسيين إلى المشرق وتفاعلهم مع علمائه، فلقي علم النّحو الذي هو ميدان بحثنا، إقبالا مكّنه من تبوؤ أعلى المراتب ضمن مختلف العلوم اللّغويّة، فعمد علماء المغرب والأندلس عليه بالدّرس والتّحليل، كما حاولوا فهمه وتبسيطه والتّخلّص من بعض الأمور المعقّدة فيه بتأليفهم الكتب وشرحهم ما سبق شرحه من لدن علماء المشرق، كما تميّزوا بأراء خاصّة وجديدة تُصنّف من آراء كبار النّحاة.

فعلماء المغرب الإسلامي خالطوا نخاة المشرق فممنهم من هذا حذوهم ومنهم من نفذ إلى آراء جديدة و متميّزة تُسهم في تيسير النّحو وشرح ما انغلق فهمه، ولعلّ أوّل من دعا لتدارك هذه الصّعوبات في النّحو هو: ابن مضاء القرطبي الذي حتّى على إسقاط كلّ ما لا يُفيد في النّحو، وبالرّغم من أنّ أفكاره لم تلق أيّ صدى في عصره فإنّها عادت ونمت من جديد في العصر الحديث على أيدي علماء وباحثين عدّة، لاسيما عبر كتابه الرّد على النّحاة؛ ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى إسهام ابن مضاء في تيسير النّحو العربي؟ وتحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التّساؤلات الفرعية أهمّها: من هو ابن مضاء القرطبي؟ وفيما تمثّلت محاولاته المتعدّدة في تيسير النّحو وتسهيله؟

وقد كان انطلاقنا من فرضيّات أنّ هذا النّحوي الظّاهري بحكم تبخّره في علوم النّحو العربي وسعة اطلاعه على ما ألفه علماء اللّغة قبله من أهل المشرق والمغاربة؛ سيتمكّن حتما من فرض آرائه في تسهيل تعلّم النّحو وتعليمه بكلّ يسرّ بعيدا عن ما علق به من تعقيدات، كما أنّ تعيينه في منصب قاضي القضاة بالدّولة الموحدية وتعصّبه للمذهب الظّاهري مثل تعصّب مولاة الموحد سيّعزّز من ثورته على النّحو المشرقي ويكسبه أتباعاً، ما يُسهم في تبلور آرائه وامتدادها إلى غاية العصر الحديث.

ولعلّ ما نبتغي الوصول إليه من أهداف من خلال هذا البحث يتمثّل في رغبة التعرّف بهذا العالم اللّغوي والنّحوي البارِع ونشر سيره حياته العلميّة والعملية عبر مجموعة من المصادر اللّغويّة الهامّة في عصره وعصور لاحقة به، وعرض مدى إسهاماته القيّمة التي بذلها - في سبيل تيسير تلقّي النّحو بلا تعقيد ولا حشو - فامتدّ صداها إلى غاية العصر الحديث.

كما اعتمدنا في بحثنا هذا منهجيّة تمثّلت في تقسيمه إلى عنصرين أساسيين، تطرّقنا في أولهما للتعريف بشخصيّة ابن مضاء وحياته العلميّة، ثمّ عرّجنا في العنصر الثّاني إلى عرض أهمّ الآراء والإسهامات التي بذلها هذا النّحوي من أجل تيسير النّحو وتخليصه من التعقيد.

2. التعريف بابن مضاء القرطبي:

يعدّ ابن مضاء القرطبي واحداً من أبرز الأعلام بالمغرب الإسلامي، فهو «أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللّخمي القرطبي الجياني، ويكنّى بأبي العباس، وأبي جعفر، وأبي القاسم»¹ وُلد هذا العَلم بقرطبة سنة 513 هـ وإليها يُنسب، وقد خرج من بيت حسب وشرف، وكان على عادة أهل عصره مُلمّاً بمختلف العلوم عارفاً بالطّب والحساب والهندسة...شاعراً، بارعاً، كاتباً² درس في صغره في كتاتيب قرطبة وهناك تعلم القرآن الكريم والحديث الشريف وعلم القراءات، كما سافر إلى اشبيلية وأخذ عن علمائها وفقهائها ومحدثيها، وهناك درس كتاب سيبويه على ابن الرّمّك (ت 541 هـ)، وهاجر أيضاً إلى سبتة في طلب الحديث، وأخذ كذلك عن القاضي عياض الذي كان إمام زمانه في الحديث، وعن غيره من الشيوخ أمثال: شريح الرّغبي، وعن أبي بكر بن العربي، وعن شيخ العربيّة ابن المناصف الرشاطي، وتأدّب في العربيّة بأبي بكر بن سليمان بن سحنون³ وغيرهم كثير ممّن نبغوا في عصره في مختلف العلوم، فضلاً عن جلوسه للتدريس والتفاف الطلبة حوله من كل مكان.

وبإقامته في المغرب أثناء حكم الدولة الموحدية تمّ تعيينه قاضياً في مراكش، وفاس وبجاية، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلّها أو كما يُعرف بقاضي القضاة، وبما أنّ الناس على دين ملوكهم فإنّه كان متعصباً للمذهب الظاهري ضدّ أصحاب المذاهب والفروع، مثل تعصّب مولاة للظاهر من الكتاب والسنة، وهذا ما ساعده في ثورته على النّحو المشرقي «فإنّ من يرجع إلى نصوص كتاب الرّد على النّحاة يلاحظ ملاحظة واضحة أنّ صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة أميره عليه، وأيضا يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب، ممّا يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحّدين على كتب المذاهب...»⁴ فتأثير المذهب الظاهري كان جلياً على ابن مضاء لذلك ثار على نّحاة المشرق في فقههم ونحوهم، ودعاهم إلى إتباع منهج جديد في الفقه والنّحو، إلّا أنّ ثورته على النّحو كانت الأعنف والأشرس.

دأبت الدولة الموحدية على قيادة هذه الثورة وأمرت بحرق كتب المذاهب الأربعة لتزدّ فقه المشرق عليه، وكذلك الحال بالنسبة للنّحو الذي «أخذت دراسته تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نُحّاتها يُخالطون جميع النّحاة السابقين من بصريين وكوفيّين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نّحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والتّفوذ إلى بعض الآراء الجديدة»⁵ فتعليم النّحو سار وفق ما أُثّر عن المشاركة وكان مليئاً بالوان القياس والتّعليل والتّأويل، وهي مبادئ كان مذهب الظاهرية يُناقضها ويقوم على إبطالها،

يقول ابن مضاء: «وإني رأيت النحويين (رحمة الله عليهم) قد وضعوا صناعة النحول حفظ كلام العرب من اللحن وصيانتها من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها ووَهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حجّجها»⁶ فالنحو قد امتزج بالتفلسف وذهبت غايته وأصبح أداة للجدل بين النحاة في مجالس مناظراتهم.

وقد ساعدت الظروف السياسية والفكرية ابن مضاء ليمضي قدماً في ثورته فدافع عن أفكاره وآرائه بكل ثقة وجرأة؛ ساخطاً على ما شاع من قولهم: ما ترك الأول للآخر، وكأنّ في ذلك دعوة للركود والجمود والتقوقع وتقليد المتقدمين، بل إنّه اختار نهجاً جديداً في دراسة النحو استقى منه المحدثون أفكارهم في تخليص النحو ممّا علق به من منطق وفلسفة، وممّا يجب أنّ نعرفه أيضاً عن منهج ابن مضاء الظاهري أنّه قد امتدّ إلى المغرب والأندلس بفضل ابن حزم (ت456هـ)، الذي سبقه في اعتناقه وبالتالي أخذ اللاحق عن السابق، حيث أعاد ابن مضاء القول بعد ابن حزم بظاهر النصوص وحاول تطبيق آرائه في إلغاء العِلل، إلا أنّه لم يكتف بذلك بل أضاف إلغاء بعض النظريات التي لم يتحدّث عنها أحد قبله.

فعمله في سلك القضاء لم يُثْنِ عليه عن الكتابة والتأليف في اللغة والنحو، فكتب ثلاثة مؤلفات أولها أطلق عليه اسم: المشرق في النحو الذي أشارت إليه كتب التراجم والأدب، يضمّ مجموعة من القواعد الإضافية والمحاکمات العقلية التي تخلو من التعقيد والجدل المنطقي الذي أفسد النحو وانتهى به إلى مجموعة من المسائل والألغاز المتنافرة والمتضاربة، فهو تطبيق عملي للأصول اللغوية وللمنهج الجديد الذي دعا إليه، أمّا المؤلّف الثاني فأطلق عليه اسم تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان حيث إنّ ابن خروف ناقضه في هذا التأليف بكتاب سمّاه تنزيه أئمة النحو عمّا نُسب إليهم من الخطأ والسّهو ولمّا بلغ ابن مضاء مناقضة ابن خروف له قال: لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان..⁷ فهذان الكتابان لم يصلّا إلينا وإنّما وصل كتابه الثالث الذي أسماه الرد على النحاة أو الرد على النحويين.

ففي هذا الكتاب هاجم نخاة المشرق وفنّد بعض قواعدهم، وهذا كلّهُ لأنّه لم يكتف بقراءة كتب النحول لكبار العلماء مثل: سيبويه، بل قرأ أيضاً شرح السيرافي، وقام بنقل نصوص منه ونصوص أخرى عن الانتصار لابن ولّاد شيخ نخاة مصر، كما لم ينسى ذكر ابن جني، وكتب نحوية أخرى كثيرة ومتنوّعة، ولمزيد من التوضيح نستعرض قول الدكتور شوقي ضيف: «... غير أنّنا نلاحظ أنّه لم يُعَنَّ بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر في الكتاب عنايته بهذا النحو، ومرجع ذلك -في رأينا- أنّه لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب النحاة، وإنّما كان حريصاً على مهاجمة النحو جملة، وقد اختار المذهب البصري الذي كان شائعاً من حوله والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا الحاضر، فاتّخذ مسرّحاً

لمعاركه مع النّحاة»⁸ وقد شهد له بالاجتهاد والإتقان والابتكار الكثير من القدماء والمحدثين، وكانت وفاته باشبيلية سنة (592هـ) في عهد الخليفة الموحد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن.

3. محاولات ابن مضاء تيسير النّحو:

اختار ابن مضاء القرطبي أن يشنّ ثورة على النّحو الذي كان -في رأيه- على درجة من التعقيد كثير العلل النّحوية والتأويلات، فهذه الظواهر نجد بأنّها تُعيق الطّالب عن الفهم والإدراك فينْفُر من النّحو ومن تعلّمه، فرأى أن يخلّصه من كل ما لا يفيد، دون أن يُحدث خللاً حتّى يعود إلى الهدف الذي وُجد من أجله، وهو فهم القرآن الكريم وحفظه، فابن مضاء «وجد مادة العربيّة تتضخّم بتقديرات وتأويلات وتعليقات وأقيسة وشُعَب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقي في تتبعها، أو على الأقلّ في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب هي: المشرق في النّحو، تنزيه القرآن عمّا لا يلقى بالبيان، وكتاب الرّد على النّحاة وهو وحده الذي بقي من آثاره»⁹ ومن خلال محاربته لهذه المسائل نجده ركّز على ضرورة إلغاء نظرية العامل، والعلل النّحوية، وبعض المرتكزات الأخرى.

- رأي ابن مضاء في العامل:

رأى ابن مضاء أنّ النّحو كان كثير التقديس لنظرية العوامل، وهو كما يعرفه الجرجاني بقوله: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»¹⁰ وهو على نوعين لفظي، ومعنوي «وإنّما قال النّحويّون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، ك: مررت بزيد، وليت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»¹¹ وبالتالي كانت نظرية العامل من أهمّ الأسس التي قامت عليها نظرية النّحو العربي منذ أيام الخليل وسيبويه، من غير أن يفكر أحد في رفضها أو حتّى تعديلها «وكانت فكرة هذه النّظرية تقوم على أنّ كلّ تغيير يطرأ على أواخر الكلمات، إنّما مردّه إلى عامل من العوامل اللفظية أو المعنوية، وبالتالي لا نجد في كتب النّحاة ظاهرة من الظواهر النّحوية إلّا ونسبوها إلى عامل من العوامل، ومن هنا كثرت منازعاتهم في مسألة العامل...»¹² فهذه النّظرية بالغ النّحاة فيها وفلسفوها حتّى ألفوا كتباً تجمع ما في النّحو من قواعد بعنوان شامل وهو العوامل.

ومن بين ما دُوّن في هذا الشّأن «ألف الفارسي كتاب العوامل ومختصره، وألف عبد القاهر الجرجاني العوامل المائة، ودوّنوا للعوامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النّحو وسرّ العربية...»¹³ والقارئ لكتاب ابن مضاء الرّد على النّحاة سيجد الثّورة على نظرية العامل بارزة حيث يقول: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنّبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرّفْع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عنه بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيد عمراً، أنّ الرّفْع الذي في زيد، والنّصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب، ألا ترى أنّ سيبويه (رحمه الله) قال

في صدر كتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرّق بين ما يُدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه وبين ما يُبْنَى عليه بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد»¹⁴ فهو يرى أنّه من الخطأ الاستمرار في اعتبار العامل نظرية ذات أهمية كبرى، وأنّ دراسة التحوّل تستقيم إلّا بها.

لذلك يضيف قائلاً: «وأما الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره»¹⁵ وهذه الفكرة قد أتى بها ابن جني قبل ابن مضاء وأوضح فيها أنّ المتكلّم هو الذي يصنع الظواهر النحوية لا الأفعال أو غيرها إلّا أنّ ابن مضاء وسّع مفهوم هذه الفكرة ونطاقها وراح يدافع عنها بأدلة عقلية، ويُعيب على النحاة الانتهاج نهجها لأنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، كما يعتقد أنّ العوامل ذوات وأدوات خاضعة لمبدأ التحوّل من حال إلى آخر، والعوامل النحوية ليست من ذلك في شيء لأنّها لا تعدو أن تكون علامات تساعد المتكلّم للوصول إلى الحركة المطلوبة.

وقد أتى ابن مضاء بدليل على فساد نظرية العامل بأنّها سبب رئيس في صعوبة النحو العربي؛ وهذا الدليل هو باب التنازع حيث أدّت بهم هذه النظرية إلى رفض بعض أساليب العرب وتعويضها بأساليب أخرى تسوّّلها لهم فكرة العامل، فانطلق في هدمها من مبدأ التيسير والتسهيل، لأنّها لا تجلب إلّا الجدل بين النحويين وصيغها لا تقبلها العربية، وهي تعيق فهم المعنى المقصود للغة والحركات الإعرابية ومعانيها، لذلك وجب التخلّص منها فهي وتكثر من التأويلات واحتمالات التوجيه.

كما نجده أيضاً قد تعرّض لبعض قوانين العامل الذهنية، فمنها ما يتعلق بالحذف في مثل: أزيداً ضربته فقال: «وهذه دعوى لا دليل عليها إلّا ما زعموا من أنّ ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولا بدّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر، ولا ظاهر، فلم يبق إلّا الإضمار، وهذا بناء على أنّ كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب»¹⁶ فهذا التّصور الذهني لوجود الفعل المقدّر في العبارة، وأنّ هذه الأخيرة ليست على ظاهرها بل هي مؤولة أو مقدّرة بعبارة أخرى، يُضاف فيها المقدّر إلى الملفوظ، وهذا مرفوض حسب، كما رأى أيضاً أنّ التّقدير زيادة، وربط بين الزيادة المقدّرة ونصوص القرآن الكريم فقال: «وادّعاء زيادة معاني فيه من غير حجة ولا دليل إلّا القول بأنّ كلّ ما يُنصب، إنّما يُنصب بناصب، والناصب لا يكون إلّا لفظاً يدلّ على معنى إمّا منطوقاً به، أو محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك»¹⁷ ومعنى ذلك أنّه وجب التزام النص كما هو دون زيادة في النطق.

ومنها ما يتعلق بالتنازع الذي يقوم على قاعدتين من قواعد العامل إحداهما أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد، والأخرى أنّ كلّ عامل لا بدّ له من معمول، فيرى ابن مضاء أنّ فيه باب الفاعلين والمفعولين ويوضح قائلاً: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلّا في أن أقول: علقت ولا

أقول: أعملتُ، والتعلّق يستعمله النّحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول: قام وقعد زيد فإن علّقت زيدا بالفعل الثّاني، فبين النّحويين في ذلك اختلاف: الفراء لا يُجيزه، والكسائي يُجيزه على حذف الفاعل، وغيره يجيزه على الإضمار الذي يُفسّره ما بعده...¹⁸ فابن مضاء هنا يرجّح قول الكسائي على بقيّة الآراء التي ترى أنّ حذف الفاعل لا يجوز فهو والفعل كالشيء الواحد، لذا لا نستطيع أن نحذف الفعل ونُبقي على الفاعل.

فمن المثال السّابق نجد أنّ النّحاة تنازعوا في البحث عن الفاعل الذي هو زيد، فلم يتقبّلوا أنّ يكون هذا الأخير فاعلاً لكلّ الفعلين قام وقعد، فمنهم من بحث عن فاعل الفعل قعد فإذا هم وجدوه زيد رجعوا إلى الفعل الآخر قام ليجثوا عن فاعله أيضاً، واضعين في ذلك قاعدة وهي أنّ زيد لا يمكنه أن يقوم ويعقد في آن واحد، إلّا أنّه يمكن أن نجتمع في جملة واحدة أكثر من فعل ويتمّ الإسناد إلى فاعل كل واحد، لأنّ الفاعل قد يحدّث فعلاً واحداً أو يجمع بين أكثر من فعل، وبما أنّ النّحاة كانوا قد أجازوا تعدّد الخبر الذي هو مُسند، وأجازوا أن يكون هناك أكثر من خبر عن مبتدأ واحد، والدليل في ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي الْمَيِّتِينَ وَيُمْرِطُ الْمَوْتَةَ﴾¹⁹ لأنّ المسند هنا هو الضمير هو أسند إليه الغفور والودود وذو العرش وفعال، فلم لا يكون هناك تعدّد في الفعل، فابن مضاء وقف ضدّ قضية العامل وبين مدى فسادها في أكثر من موضع حتّى وإن اتّفق النّحاة على صحّتها وجواز بعض حالاتها.

ومن قوانين العامل أيضاً ما يسمّى بالاشتغال أو اشتغال العامل عن المفعول ومعنى ذلك عند النّحاة أن يشتغل الفعل عن المفعول بضميره، وهو ما يجزّ الكثير من الإضمار والتأويل والخلاف، كأن نقول: زيداً ضربته، فالمتكلّم يقوم بعملية الرّفْع أو النّصب تبعاً لكلام العرب، واهتمام النّحاة بالشّكل الخارجي للجملة يصعب من العملية التّعليمية للمتعلمين الذين لن يدركوا شيئاً لفهم المعنى أو فصاحة التّركيب، فوضع ابن مضاء قاعدة يفسّر بها صيغ الاشتغال كلّها فيقول: «إنّ الاسم المتقدّم إذا عاد إليه ضمير منصوب أو ضمير متّصل بمنصوب نُصب، لأنّه في مكان نصب، وإلّا رُفِع لأنّه في مكان رفع»²⁰ وبذلك حلّ ذلك التّزاع والجدال بين النّحاة واختلافهم حول النّصب والرّفْع، والنّحاة عموماً لما قدّسوا نظرية العامل صاروا يصطنعون لها المبررات المختلفة التي لا تفيد في النّطق، ومن بينها الاختلاف في علّة رفع الفاعل ونصب المفعول، ورفع المبتدأ، وأخذ بعضهم ينصب المفعول بالفعل والبعض الآخر بالفاعل، وآخرون بالفعل والفاعل في آن واحد، لذا وجب أن تسقط هذه القضايا من النّحو حتّى يكتسب القوّة والسهولة ويتخلّص ممّا يُثقل كاهله.

- رأي ابن مضاء في العلل النّحوية :

لكلّ ظاهرة من الظواهر اللّغوية أسباب ودوافع أدّت إلى ظهورها، وتفسير هذه الأخيرة وتوضيحها يُصطلح عليه بالعلّة النّحوية، يتحدّث مازن المبارك عنها: أنّه وُجدت على ألسنة النّحاة منذ

وُجد النّحو، وإنّما كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه من روح اللّغة، معتمدة على كثرة الشّواهد من حيث الدّليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفيّة وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي²¹ وهي نظريات وقواعد وُجدت منذ القديم وأتى بها القدماء في النّحو العربي على مراحل؛ بحيث تنقسم العلل إلى ثلاثة أقسام: العلة التّعليمية وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وما أشبه ذلك... ومنه (إنّ زيدا قائم)، نصبت بأنّ لأنّنا علمناه كذلك ونعلمه²² فهذا النّوع من العلل يقوم على تفسير الشّبه ضمن باب واحد في النّحو.

أمّا العلة القياسيّة فهي التي تعلّل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي كما في تعليل نصب اسم إنّ بأنّها ضارعت الفعل المتعدّي فحملت عليه وأعملت²³ وهذه العلة تفسّر الشّبه كذلك ولكن خلافاً للعلة التّعليمية، فيكون ذلك بين باين أو أكثر في النّحو، في حين أنّ العلة الجدليّة أو النّظرية هي كلّ علة بعد العلة القياسية، كالبحث في وجه الشّبه بين (إنّ) والفعل ونوع الأفعال المشبه بها وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع...²⁴ وهي من العلل القائمة على الظنّ ما يُفسح المجال أمام تباين النّحويّين في التّعليل، وقد حارب ابن مضاء العلل وكانت دعوته في ذلك صريحة وواضحة، فهي عنده تنقسم إلى قسمين: النّوع الأوّل هو العلل الأولى، والنّوع الثّاني هو العلل الثّواني والثّوالت، حيث نادى بإلغاء بعض المتعلقات والأمور بها والإبقاء على بعضها الآخر «فالفرق بين العلل الأوّل والعلل الثّواني أنّ العلل الأوّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب المدرك هنا بالنّظر، والعلل الثّواني هي المستغنى عنها في ذلك»²⁵ فالعلل الأولى يقبلها ابن مضاء لأنّها تخدم النّص اللّغوي نظاماً ونطقاً، وأمّا ما بقي فيرفضها لأنّها لا تزيد النّحو إلّا تعقيداً وصعوبة.

انطلق ابن مضاء في محاربة العلل من مذهبه الظّاهري الذي يقدر النّص اللّغوي ولا يُجيز تجاوزه مهما حدث، ولمزيد من التّوضيح نجده يقول: «وممّا يجب أنّ يسقط من النّحو العلل الثّواني والثّوالت، وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا: قام زيد، لم رُفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصّواب أنّ يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...»²⁶ وهنا يرضى بالعلة الأولى لرفع الفاعل ولا يُعلّل السّبب بل يرجعه إلى كلام العرب فقط، وأمّا رفضه للعلل الثّواني والثّوالت فلأنّها تجلب التعقيد وهو ما قال به الفقهاء قبله حينما سبقوه في رفضهم التّعليل في الأحكام الفقهيّة واستضعاف العلل النّحوية؛ وهنا نحن لا نقصد بأنّ أهل الأندلس هم من نادوا بهذا الأمر بل اتخذه أناس عدّة من المشاركة ومنذ عهد الخليل أيضاً.

فهذه العلل تنقسم إلى ثلاثة أقسام حسب ابن مضاء: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وقد قام بشرحها وتقديم الأمثلة عنها، وعلى كلِّ فإنَّ ابن مضاء نادى بضرورة إسقاط العلل الثَّواني والثَّوالت من التَّحوَّلَّات لا فائدة منها.

- رأي ابن مضاء في القياس:

يعدُّ القياس ركناً أساسياً في عملية التعييد التَّحوي العربي، فهو يتكون من أصل وفرع وعلَّة وحكم²⁷ وذلك لأنَّ الجانب المسموع من كلام العرب في القديم كان لا يزال يحتاج إلى جوانب عدَّة من الإحاطة به في جميع جهاته، ولأنَّ النِّحاة لمَّا قاموا بهذا العمل فإنَّهم وضعوا منهجاً دقيقاً للأخذ بالكلام الفصيح الذي يعتدُّون به رابطين إيَّاه بإطار زمني محدد وإطار مكاني مضبوط، فتوقَّف الاستشهاد مع العصر والمكان المحدَّدين سابقاً، فكان لزاماً عليهم وضع طريقة جديدة تساعدهم في ذلك وهي القياس، فصارت أداة في يد التَّحويين يوجَّهون به المسائل ويقدمون آرائهم الشَّخصية ويلزمون أنفسهم مالا يصلح، فأدَّى هذا إلى سوء توظيفه لاسيما لدى البصريين الذين اعتبروا معاداته معاداة للتَّحوَّلَّات، فاحتلَّ آنذاك مرتبة مرموقة وكأنَّه أصل من الأصول التَّحوية التي لا مناص من تركها. وإذا تحدَّثنا عن القياس عند ابن مضاء فنجد أنه يرفضه كما رفض نظرية العامل والعلل قبله، فلا يُعقل أن نقيس عاملاً لعامل آخر في العمل «فالشَّيء لا يقاس بالشَّيء إلَّا إذا كان حكمه مجهولاً، والشَّيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلَّة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»²⁸ وبما أنَّ القياس يتكون في أصله من أصل وفرع وعلَّة وحكم فهو الآخر مرفوض لديه، كما يوضِّح قائلاً: «العرب أمة حكيمة، فكيف تشبَّه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلَّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل أحد من التَّحويين ذلك جُهِلَّ ولم يُقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجْهَلُ بعضهم بعضاً»²⁹ فهو يدعو النِّحاة إلى ضرورة احترام النَّص اللَّغوي منطلقاً في ذلك ودائماً من مذهبه الظَّاهري الذي يرفض العلل رفضاً لا رجعة فيه.

ومن الأمثلة التي يبيِّن لنا بها ابن مضاء فساد القياس تعليل النِّحاة لإعراب الفعل المضارع بأنَّه يُعرب لقياسه على الاسم والأصل في الإعراب الاسم والفرع هو الفعل، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلَّتين: «الأولى أنَّه يكون شائعاً فيتخصَّص مثل الأسماء، فكلمة رجل جائزة لجميع الرِّجال، وإن قلنا الرِّجل اختص الاسم بعد أن كان شائعاً، وهذا ما نراه أيضاً في الفعل المضارع لأنَّ كلمة يذهب صالحة للحال والاستقبال، وإذا قلنا سوف يذهب اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً، أمَّا العلَّة الثَّانية فهي لام الابتداء فتدخل على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: إنَّ زيداً ليقوم، كما تقول: إنَّ زيداً لقائم، وهاتان العلَّتان جميعاً تُتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب»³⁰ وعموماً فإنَّ ابن مضاء يُجيز القياس إن ورد له من النَّصوص ما يصحِّحه، ويعارضه إن لم ترد له نصوص تدعِّمه وهو بذلك يكون قد ألغى تماماً مجال العقل ووضع النَّقل في مقدِّمة اهتماماته إتباعاً للمنهج الظَّاهري الذي اختاره لنفسه.

- رأي ابن مضاء في بعض المقترحات النحوية الأخرى:

ومما دعا إليه ابن مضاء إلغاء بعض المسائل الأخرى التي تجلب التعقيد في فهم النحو العربي، من ذلك دعوته لإلغاء التمارين غير العملية في النحو وما يتعلق بها من علل تورث مضعية الجهد والوقت والخلاف لذلك، فيقول في كتابه الرد على النحاة: «ومما ينبغي أن يسقط من النحو ابن من كذا مثال كذا كقولهم: ابن من البيع مثال: فُعل، فيقول قائل: بوع، أصله بُيع، فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها لأن النطق بها ثقیل...»³¹ وهذه الأمثلة أوضح مدى فسادها وانعدام الفائدة من وراء الخوض فيها، حتى إنها لم تأت في كلام العرب من قبل وإنما افترضها النحاة للتدريب على أحكام الإعلال والإدغام، حتى إنهم فتحوا لها باباً جديداً وهو باب الألفاظ والأحاجي، وألقوا فيه ونظموا واختلفوا بسببه من دون فائدة.

جاءت دعوة ابن مضاء جلية أيضاً وتمثلت في إسقاط الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً في النحو، ويتعلق الأمر بعلّة رفع الفاعل ونصب المفعول وحذف كلّ الزوائد والإبقاء على ما يفيد في تعلّم النحو وتعليمه ثم حفظه وتطبيقه، وبالرغم من أنّ أفكار هذا النحوي لم تستحوذ على عقول النحويين كافة آنذاك إلا أنّها عادت بقوة في العصر الحديث فتبنّاها عدد من الباحثين والعلماء أشهرهم: الدكتور شوقي ضيف الذي حقق كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، والدكتور إبراهيم مصطفى، والدكتور مهدي المخزومي، وأمين الخولي، وعبّاس حسن وغيرهم كثير ممن جاءت صيحاتهم منادية بتيسير النحو.

4. خاتمة:

بعد هذه الدراسة التي شملت التعرف على شخصية فريدة لمع اسمها في سماء الدرس النحوي العربي؛ وهو النحوي ابن مضاء القرطبي، ذلك العالم اللغوي والموسوعي الذي دبّجت المصادر اللغوية صفحاتها بالحديث عنه وعن زاده العلمي وجهوده النحوية، باعتباره من أبرز العلماء المغاربة الذين تبحّروا في ثنايا علم النحو ونافسوا أمثالهم من المشاركة، بل نجده وقف متحدّياً هؤلاء فيما وضعوه من قضايا زادت من تعقيد النحو وحدّت من مستوى تعاطيه لصعوبته، محاولاً تخليصه من الشوائب العالقة به عبر جملة من الآراء والمؤلّفات التي ستسهّل تداوله، فإنّنا توصّلنا إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

- يعدّ ابن مضاء القرطبي قطباً بارزاً من أقطاب النحو العربي، حيث أبى إلا أن يقدم إسهامات جلية خدمة للنحو وتيسيراً لتعلّمه وتعليمه.
- أسهمت حملة ابن مضاء في تيسير النحو العربي وتسهيله -بدرجات متفاوتة- بفضل ما تضمّنته من نظريات وقضايا وآراء، ودليل ذلك تأثر عدد من العلماء القدامى والمحدثين بما جاء به إمّا بشكل خفيّ، أو بكلّ صراحة وعفوية.

- بالرغم من تلك المعارضات والانتقادات التي تعرّض لها هذا النّحوي من لدنّ المتشدّدين من النّحاة الذين اعتبروا ذلك خروجاً عن أصولهم ومنهجهم، فإنّه قد جمع كل انتقاداتهم في كتابه وواجه جميع من خالفوه متحدّياً إيّاهم انطلاقاً من مبالغتهم في النّحو رغم اعترافه بمبرراتهم وأهدافهم التّعليمية في ذلك.
- وابن مضاء إن لم يجد الإنصاف بين معاصريه إلّا أنّ الدّراسات اللّغوية الحديثة قد تبنت آراءه وامتدّ صداها إلى العصر الحديث، بيد عدد من الباحثين والعلماء وكثير ممن جاءت صيحاتهم منادية بإسقاط ما لا يفيد في النّحو، وأنّه لا تقديس بعد الآن لكلام البشر وآرائهم.
- وقبل أن ننهي هذا الموضوع لابدّ من بثّ جملة من الاقتراحات أبرزها: الإشارة إلى نقطة مهمّة مفادها أنّه يتوجّب على أجيال اليوم أن تكون على اطلاع محتشم بمثل هذه المواضيع حول سير علماء الأئمّة العربيّة وعظماؤها، واستطلاع ما قدّموه من انجازات، وما ألّفوه من مدوّنات في شتّى صنوف العلوم بخاصّة اللّغويّة منها ولاسيما في علم العربيّة وعلم النّحو لشساغتهما، فضلاً عن ضرورة خلق التوازن بين ما هو موروث والانفتاح على ما هو جديد، للاستفادة منه وفق متطلّبات العصر الحالي.

5. الهوامش:

- ¹ - جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيّوطي، دت، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، ج1، ص323.
- ² - ينظر جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيّوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص323.
- ³ - ينظر ابن مضاء القرطبي، 1982م، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص10.
- ⁴ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص19.
- ⁵ - شوقي ضيف، 1968م، المدارس النّحوية، دار المعارف للنشر، القاهرة، ط7، ص293.
- ⁶ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص72.
- ⁷ - ينظر الشيخ محمد الطنطاوي، 1995م، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف للنشر، القاهرة، ط2، ص232.
- ⁸ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص(20-21).
- ⁹ - شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص305.
- ¹⁰ - علي بن محمد بن علي الجرجاني، 1405هـ، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص139.
- ¹¹ - أبو الفتح عثمان بن جنيّ، دت، الخصائص، تحقيق محمد علي التّجار، عالم الكتب للنشر، بيروت، دط، ج1، ص109.

- ¹² - خليل حميش، 2014م، جهود شوقي ضيف التجديدية في النّحو العربي، دراسة في الأسس والمنهج، رسالة ماجستير، إشراف أ.د صالح بلعيد، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص (28-29).
- ¹³ - أحمد مختار عمر، 1988م، البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب للنشر، القاهرة، ط6، ص 147.
- ¹⁴ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص(76-77)
- ¹⁵ - المصدر نفسه، ص 77
- ¹⁶ - المصدر نفسه، ص 79.
- ¹⁷ - المصدر نفسه، ص 81
- ¹⁸ - المصدر نفسه، ص(94-98).
- ¹⁹ - سورة البروج، الآية (14-15-16)
- ²⁰ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص 33.
- ²¹ - ينظر مازن المبارك، النّحو العربي _ العلة النحوية_نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص(69-71)
- ²² - ينظر أبو القاسم الزجاجي، 1986م، الإيضاح في علم النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، ص 64.
- ²³ - ينظر المصدر نفسه، ص 64.
- ²⁴ - ينظر المصدر نفسه، ص 65.
- ²⁵ - ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص 131.
- ²⁶ - المصدر نفسه، ص 130.
- ²⁷ - ينظر المصدر نفسه، ص 37.
- ²⁸ - المصدر نفسه، ص 134.
- ²⁹ - المصدر نفسه، ص 134
- ³⁰ - المصدر نفسه، ص 39.
- ³¹ - المصدر نفسه، ص 138.